

تاريخ القبول: 2025/02/12

تاريخ الإرسال: 2023/06/20

تاريخ النشر: 2025/04/30

## نحو تبني آلية قاعدة تايلور كأداة من أدوات السياسة النقدية في الجزائر

### Towards adopting the Taylor rule mechanism as a monetary policy tool in Algeria

بلقور عمر

جامعة وهران 2 ، الجزائر ، belgouromar@gmail.com

#### ملخص :

أردنا من خلال هذه الورقة إلقاء الضوء على آلية قاعدة تايلور كأداة من أدوات السياسة النقدية، وذلك من خلال إبراز مفهومها النظري و التطبيقي ، و بناءا على التحليل النظري و القياسي (منهجية التحليل الوصفي) لمعطيات الاقتصاد الكلي الجزائري، توصلنا من خلال قراءة لمؤشرات سعر الفائدة والعرض النقدي أن لقاعدة تايلور دور محوري ، و هناك تناغم في أليات السياسة النقدية في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** قاعدة تايلور، السياسة النقدية، استهداف التضخم، معدل الفائدة.

#### Abstract:

Through this paper, we wanted to shed light on Taylor's rule suchlike a mechanism of monetary policy tool, by highlighting its theoretical and applied concepts, and we try to use theoretical and standard analysis. (Methodology of descriptive analysis) , we use macroeconomic data as information, we have found that Taylor's rule has a pivotal role,

and there is harmonization in monetary policy mechanisms in monetary policy of Algeria.

**Keywords:** Taylor rule , monetary policy ,inflation targeting , interest rate.

#### مقدمة :

إن تحليل مفهوم السياسة النقدية يركز على عدة مفاهيم نظرية، ساهمت هذه الأخيرة وبشكل كبير في وضع أسس النظام النقدي الحديث. إذ يرى أصحاب التيار الكينزي التركيز على ميكانيزم الأسعار (معدل الفائدة) في تمرير أهداف السياسة النقدية وذلك لإعتبار أن معدل الفائدة الحقيقي يحفز النشاط الاقتصادي ، بينما يرى دعاة التيار النقدي أو مدرسة شيكاغو تفضيل ما يسمى ميكانيزم الكمية أو (الكتلة النقدية).

مفاهيم ومعطيات أخرى أعطت تحليل آخر لنقود، ولعل أهمها معادلة فيشر فكان تحليلها ينسب على الإنفاق من خلال ما يسمى سرعة دوران النقود، أما معادلة الأرصدة النقدية فقد رأت أن الإنفاق يكون من خلال الطلب على النقود، هذه المعطيات أعادت للواجهة افتراضات النظرية النقدية التقليدية والتي كانت تقوم على ثبات حجم المعاملات مع ثبات سرعة دوران النقود ظف إلى ذلك ارتباط تغير المستوى العام لأسعار بالتغير في كمية النقود.

إن فرضية FRIEDMAN والتي تقوم على وجود ارتباط قوي و موجب بين كمية النقود المتداولة و التضخم المقاس على أساس المؤشر العام للأسعار، ساقطنا لإلقاء الضوء ومعالجة هذه الظواهر الاقتصادية ولعل أهمها التضخم، باعتباره متغير قد تكون له إيجابيات في بعض المفاهيم (كتحفيز النشاط الاقتصادي)، وفي مفاهيم أخرى قد يعتبر مؤشر سلبي ويتمثل في الانكماش وذلك من خلال التأثير على محددات الطلب.

إن من أهم الأهداف الرئيسية لمقياس الاقتصاد الكلي هو إعطاء مؤشرات و بيانات إحصائية قد تساهم في تحليل النشاط الاقتصادي الكلي ، وكيف تتأثر مجاميع ومحددات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الخام ، معدل الفائدة، العرض النقدي) وهل يوجد هناك ارتباط *Corrélation* أو سببية *Causalité* بين هاته المحددات ؟، هذا بشكل عام، هذا التحليل ألهمنا لمعالجة هذا الموضوع ألا وهو قاعدة تايلور و السياسة النقدية.

إن درجة استقلالية البنك المركزي وشفافية مهامه قد تعتبر من أهم العوامل التي قد تساعد في كبح التضخم واستقرار الأسعار (Stephan S ;Jan-egbert S 2003) ، أما البلدان التي نجد فيها أن البنك المركزي لا يتمتع بالاستقلالية ، فنرى أن البنك المركزي قد ينساق إلى اعتبارات السلطات الحكومية ومعدلات البطالة. إن الوظيفة التقليدية للبنك المركزي تركز في غالب الأحيان على إعطاء الأولوية لدور النقود، وذلك عبر المجمعات النقدية ؛ i.e (M1 ,M2,M3) ، مع اعتبار التضخم (في المدى البعيد) ظاهرة نقدية ، بالإضافة إلى ذلك مراقبة الأسعار و العمل على وضع الآليات من أجل استقرار هذه الأخيرة ، ولعل أبرز آلية هي آلية معدل الفائدة و التي تعتبر من أهم الأدوات الأكثر نجاعة و الأكثر استعمالا في السياسة النقدية . إن آلية قاعدة تايلور عرفت انتشارا واسعا خلال الالفية الأخيرة ، خصوصا في البنوك الأمريكية (FED) ، و البنوك الأوروبية (ECB) Sauer,stephan ;Sturm,jan- (2003) egbert) ، وهي آلية تستخدم أكثر من محددتين (التضخم، الناتج المحلي الخام، معدل الفائدة) ، وهذا من أجل الوصول إلى معدل فائدة مستهدف ( $i^*$ ) ، بصفته أحد أهداف هذه الدراسة، وقد تناولت عدت دراسات هذا الموضوع وبالخصوص قاعدة تايلور ، كدراسات (Peter howit ،Edward nelson (2001)

(2017)، seccareccia ;Guillermo Mario  
(2023)، Athanasios Orphanides، (2003) .matamoros

إن هذا التحليل الموضوعي لهذه الآلية قد ساقنا إلى طرح الإشكال التالي،  
والمتمثل في ما مدى تأثير آلية قاعدة تايلور في السياسة النقدية في الجزائر؟. ولكي  
نعالج هذا الموضوع قمنا بوضع فرضيتين التاليتين:

- 1  $H_1$  قاعدة تايلور لها سببية إيجابية على السياسة النقدية في الجزائر .
- 2  $H_2$  قاعدة تايلور لها دور محوري (استهداف التضخم) في السياسة النقدية في  
الجزائر .

اتبعنا في هذه الورقة منهجية التحليل الوصفي كأداة لتحليل بناءا على معطيات  
إحصائية عبر قاعدة البيانات محلية و دولية ، وكانت منهجية الدراسة تتمثل في  
الشق الأول وهو الإطار النظري و الخلفيات التي عالجت هذا الموضوع ثم الشق  
الثاني و المتمثل في التحليل الوصفي لسياسة النقدية في الجزائر ،

## 1- السياسة النقدية:

يعتبر البنك المركزي السلطة الوحيدة التي تقوم برسم ملامح السياسة النقدية وذلك  
عبر عدة اليات وضوابط وهذا من أجل تحقيق الاهداف المرجوة والتي تتمثل في

استقرار الأسعار وكبح التضخم، إن إستقلالية البنك المركزي من غيره ، بحيث أسال الكثير من الحبر وبالأخص ما قبل و بعد الحرب العالمية الثانية ، الأمر الذي كان له سببية في إرتفاع معدلات التضخم ، حيث سجلت بعض الدول مستويات قياسية كالليونان سنة 1994 ما معدله 8.5 بليون بالمئة سنويا ، بلغاريا سنة 1946 سجلت ما معدله 4.16 \* 10<sup>16</sup> ، روسيا سنة 1992 ما معدله 2520 بالمئة سنويا، بوليفيا سنة 1985 ما معدله 12000 بالمئة سنويا، مستويات مقلقة جدا لهذا نجد كل البنوك المركزية عبر العالم تشدد الرقابة عليه وهذا لما له من تداعيات على النشاط الاقتصادي و النمو. يمكن تفسير عمل السياسة النقدية عبر المستوى الزمني القريب و المتوسط، ففي المدى القريب تأثر السياسة النقدية على الإنتاج مع مكوناته، وذلك من خلال آلية زيادة العرض النقدي و التي تؤدي بدورها إلى انخفاض في معدلات الفائدة ومنه تآكل احتياطي الصرف ، هذه الآلية تكون لها سببية في ارتفاع الطلب على السلع ومنه الزيادة في الإنتاج، أما في المدى المتوسط تكون السياسة النقدية محايدة، بحيث تكون التغيرات في كمية النقود لها سببية في تغيرات الاسعار ، و التي بدورها تبقي الإنتاج و التشغيل بدون تغيرات هذا تحليل يدرج في عمل آلية السياسة النقدية من جهة ، ومن جهة أخرى يجب التوافق مع أهداف البنك المركزي ألا وهي تحفيز النمو و استقرار الأسعار ، ولهذا يجب التحكم في التضخم أو وضع على الأقل معدل أمثل لتضخم، ومن البديهي أن معدل تضخم مرتفع يكون في الغالب مكلف ، إذ نجد أن معدل 2 % هو المعدل المستهدف لكل البنوك المركزية، إلا أن أغلب البنوك المركزية تسعى إلى تحقيق أدنى معدل لتضخم مع أفضلية التحكم في الأسعار (Greenspan A). إن السياسة النقدية يمكن لها أن تتفاعل مع التضخم في فترة الدروة ، لأن التضخم يؤثر سلبا على الأسواق المالية ، لأنه قد يتسبب في تخفيض قيم الأصول المالية، ومن البديهي فإن البنك المركزي قد يعتمد

في بعض الاحيان لألية الأسواق المفتوحة و آلية الرصيد الإجباري من أجل عملية إعادة الائتمان للبنوك التجارية.

### 1.1- المفهوم الضيق لقاعدة تايلور:

ترتكز هذه القاعدة في مفهومها الكلاسيكي على درجة الانحراف بين معدل الفائدة الإسمي  $i$  و معدل الفائدة المستهدف  $i^*$  ، ونسبة الانحراف بين المتغير  $z$  والمتغير المستهدف  $z^*$  مضروب في المعامل  $\theta$  ، موضحة على الشكل التالي:

$$i - i^* = \theta(z - z^*) \quad (1)$$

لقد قام معهد (Brooking) بدراسة أشارت إلى اقتراحات بديلة تمثلت في استهداف مستوى الأسعار  $p$  و المخرجات و التي هي إجمالي الدخل الإسمي  $p + q$  أو ما يعرف بـ (Targeting Regime Nominal Incom) ، إضافة إلى اقتراح آخر تمثل في استهداف إجمالي التضخم و الناتج الحقيقي  $\pi = \Delta p$  ، رياضيا موضحة كالتالي:

$$i - i^* = \theta(\pi + q) - (\pi^* + q^*) \quad (2)$$

مجموع التغيرات لهذه القواعد ومع اختلاف استجابات التضخم و الناتج ، تكون موضحة كالتالي:

$$i - i^* = \theta_{\pi}(\pi - \pi^*) + \theta_p(q - q^*) \quad (3)$$

قام Taylor بتبني قاعدة الناتج الحقيقي و التضخم (Real i.e output+inflation) ، وعليه قام بوضع أساس القاعدة و المتمثل في معدل الفائدة الإسمي يساوي التوازن بين معدل الفائدة الطبيعي  $i^*$  و التضخم  $\pi$  ، كما إستعان في تحليله على الفجوة في الإنتاج و المتمثلة في  $y = q - q^*$  مع إستخدام التعبير في المعدل السنوي لمؤشر الإنتاج ،و ذلك لقياس التضخم ، مع ضبط معدل

التضخم المستهدف و التوازن في معدل فائدة يساوي 2 ومعامل  $\theta = \frac{1}{2}$  وعليه

نحصل على القاعدة الأساسية التالية:

$$i = 2 + \pi + \frac{1}{2}(\pi - 2) + \frac{1}{2}(q - q^*) \quad (4)$$

الجدول رقم (1): يوضح لنا القاعدة الأصلية و الخمسة تباينات في قاعدة

Taylor.

| المتغيرات (المدخلات)                                                                                                                                                                                                                                                           | النموذج                                |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• مؤشر الأسعار.</li> <li>• درجة التغير في المخرجات <math>\Delta y</math> بناء على اتجاه خطي</li> </ul>                                                                                                                                  | <b>Taylor 1993</b>                     |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• مؤشر الأسعار</li> <li>• درجة التغير في المخرجات <math>\Delta y</math> بناء على اتجاه خطي</li> <li>• معدل المخزون الفدرالي في الفترة السابقة.</li> </ul>                                                                               | <b>Taylor A</b>                        |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• مؤشر الأسعار</li> <li>• درجة التغير في المخرجات <math>\Delta y</math></li> </ul>                                                                                                                                                      | <b>Taylor B</b>                        |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• التنبأ بالتضخم (blue chip).</li> <li>• درجة التغير في المخرجات <math>\Delta y</math> بناء على اتجاه تربيعي.</li> <li>• معدل المخزون الفدرالي في الفترة السابقة.</li> <li>• معدل المخزون الفدرالي في الفترتين المستقبليتين.</li> </ul> | <b>Clarida, Gali and Gertler (CGG)</b> |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• التنبأ بالتضخم (blue chip).</li> <li>• معدل البطالة المعبر عليه بالفترة الحالية</li> <li>• ناقص معدل 5 سنوات.</li> <li>• معدل المخزون الفدرالي في الفترة السابقة.</li> </ul>                                                          | <b>koening</b>                         |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• مؤشر الأسعار.</li> <li>• درجة التغير في المخرجات <math>\Delta y</math> بناء على اتجاه تربيعي.</li> </ul>                                                                                                                              | <b>Murray, Papell &amp; Nikolsko-</b>  |

|                                            |          |
|--------------------------------------------|----------|
| • معدل المخزون الفدرالي في الفترة السابقة. | Rzhevsky |
|--------------------------------------------|----------|

المصدر: Adriana Z ,Fernandez and all (2007) « Measuring the taylor rule's performance ». federal reserve bank of dallas.,Vol2 ,N°06 .

## 2- السياسة النقدية في الجزائر:

إن السياسة النقدية بمفهومها التشريعي كانت منطوية تحت قانون النقد و القرض ، هذا القانون حدد مسؤولية البنك المركزي بصفته مكلف برسم ملامح السياسة النقدية ، كما أن البند رقم 55 من قانون القرض و النقد هو الذي يحدد أهداف السياسة النقدية ومن بين هذه الأهداف هو استقرار الأسعار . ولتحقيق هذه الأهداف كان من الضروري الاستعانة بأدوات غير مباشرة لسياسة النقدية و التي انتهجها البنك المركزي خلال سنوات (1994-1998) و التي تمثلت في <sup>1</sup>:

- معدل الفائدة مرتبط مع تطور المؤشرات النقدية.
- تسهيل عملية إعادة الخصم.
- عمليات السوق المفتوحة من أجل ضخ السيولة البنكية
- أداة الاحتياطي الإجباري.

وفي إطار عملية تحسين السيولة للبنوك و التي كانت ضرورية خصوصا نهاية سنة 2001 ، كان من الضروري للبنك المركزي الاستعانة بأداة الاحتياطي الإلزامي ، مع تعديل في هذه الأداة نهاية فيفري 2001. أما فيما يخص سنة 2006 فإن الأدوات التي استعملها البنك المركزي بخصوص السياسة النقدية ،كان الهدف منها

<sup>1</sup> RAPPORT .(2003). « Evolution Economique et Monetaire en Algerie ». banque d'algerie,juillet 2002,p89

هو الحفاظ على المستوى المتدني لتضخم (2.5 % في 2006) ، هذا على الرغم من الفائض المسجل في السيولة والذي تميز به النشاط الاقتصادي من بداية 2002. إن الوضعية النقدية الأمتل لسنة 2005 لم تكن تشبه الوضعية النقدية لسنة 2006 و التي تميزت بعودة النمو في الكتلة النقدية بمعدل 18.7%<sup>2</sup>. إن السياسة النقدية في الجزائر وخصوصا خلال الفترة التي تلت الالفية تم صياغتها بهدف التحكم في استقرار الأسعار وذلك من خلال كبح النمو النقدي، هذه الاستراتيجية وضعها البنك المركزي من خلال استخدام آلية استهداف التضخم والتي تقوم على توجيه معدل التضخم نحو معدل معين، وفي حالة ما إذا كانت هناك فجوة بين المعدلين يتدخل البنك المركزي من خلال استعمال أداة من أدوات السياسة النقدية من أجل إبقاء الفارق ضئيل<sup>3</sup>. حسب المادة رقم 35 من القانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بقانون النقد والقروض المعدل و المتمم " إن البنك الجزائري من مهامه السهر على استقرار الأسعار كأحد الأهداف لسياسة النقدية وذلك من خلال خلق النقود ، القروض و التبادل وهذا في إطار قواعد محفزة لنمو الاقتصادي مع الأخذ بعين الاعتبار الاستقرار المالي و النقدي<sup>4</sup>.

## 1.2- السياسة النقدية من منظور استهداف التضخم:

لقد عرفت السياسة النقدية منذ سنة 1990 ثلاث مراحل أساسية تلخصت في سنوات (1990-1994، 1994-2001، ثم سنة 2001 إلى غاية هذا اليوم)، حيث تميزت الفترة الأولى بتخفيف الضغط على السيولة النقدية للبنوك، إلا أن الفترة الثانية كانت تتميز بالانخفاض في مستوى الأسعار بالنظر إلى المعدل المرتفع لتضخم في تلك الفترة ، أما الفترة الثالثة فقد تميزت بالتحكم في معدل التضخم.

<sup>2</sup> RAPPORT. (2007). «Evolution Economique et monétaire en Algérie ». banque d'Algérie ,P138

<sup>3</sup> « au dela des chiffres le ciblage de l'inflation est'il un bon choix », el watan. du 28 mai 2007. p13.

<sup>4</sup> بنك الجزائر.

الفترة من 1990 إلى غاية 1994: تميزت هذه الفترة بانتهاج أو استعمال البنك المركزي للأدوات المباشرة ، كتثبيت الحد الأقصى لمعدل إعادة الخصم بحيث عرف هذا الأخير منحنى تصاعدي من 5,10% إلى 15 % وهذا بالنظر إلى الوضعية المالية التي كانت تشهدها الجزائر في تلك الفترة ، بالإضافة أيضا إلى تطبيق مخرجات برنامج صندوق النقد الدولي. فقد كان التضخم يشهد معدلات مرتفعة خلال هذه الفترة وهذا بالنظر إلى سياسات، كإعادة الهيكلة والمتمثلة في تحرير الأسعار ومعدل الفائدة الدائن.

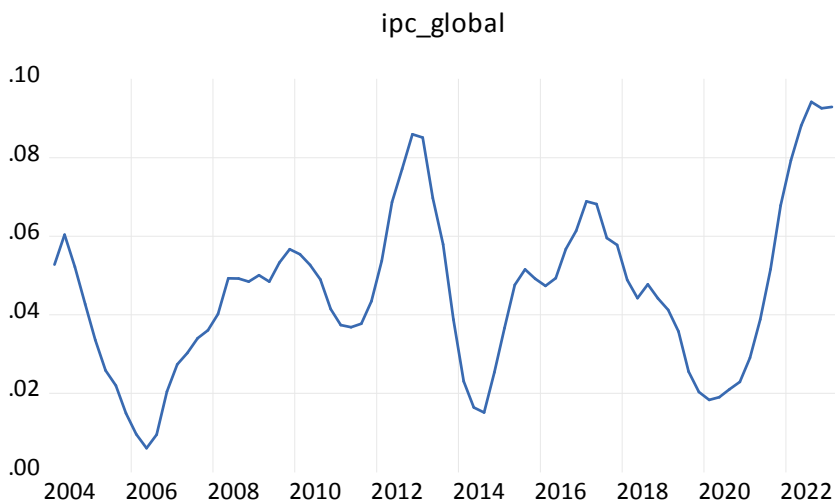
الفترة من 1994 إلى غاية 2001: خلال هذه الفترة اتبعت الجزائر برنامج الاستقرار للاقتصاد الكلي لسنة 1994 إلى غاية 1995، متبوع ببرنامج التعديل الهيكلي والغرض أو الهدف من هذا البرنامج هو تحرير و إعطاء نفس جديد للاقتصاد ، وتميزت هذه الفترة بانتهاج البنك المركزي لسياسة نقدية كانت تركز أساسا على الأسواق النقدية ، وخلال هذه الفترة وبمستوى تدريجي عرف معدل التضخم انخفاض من 29,04% و 29,78% سنة 1994 و 1995 إلى 7,5% سنة 1997 و 2,64% سنة 1999 وإلى 0,34% سنة 2000 أي المعدل المنخفض على الإطلاق منذ التعديل النقدي لسنة 1990.

الفترة ابتداء من سنة 2001: لقد شهدت السياسة النقدية خلال هذا الفترة مجموعة من التغيرات ولعل أهمها تلك المرتبطة بالتغير في النمط المؤسسي لسياسة النقدية، حيث تميزت بإلغاء مهمة المحافظ و نائب المحافظ سنة 2001 وتغييره سنة 2003 بقانون النقد و القرض 10-90 ، كما شهد معدل إعادة الخصم انخفاض ليسجل 4 % سنة 2004.

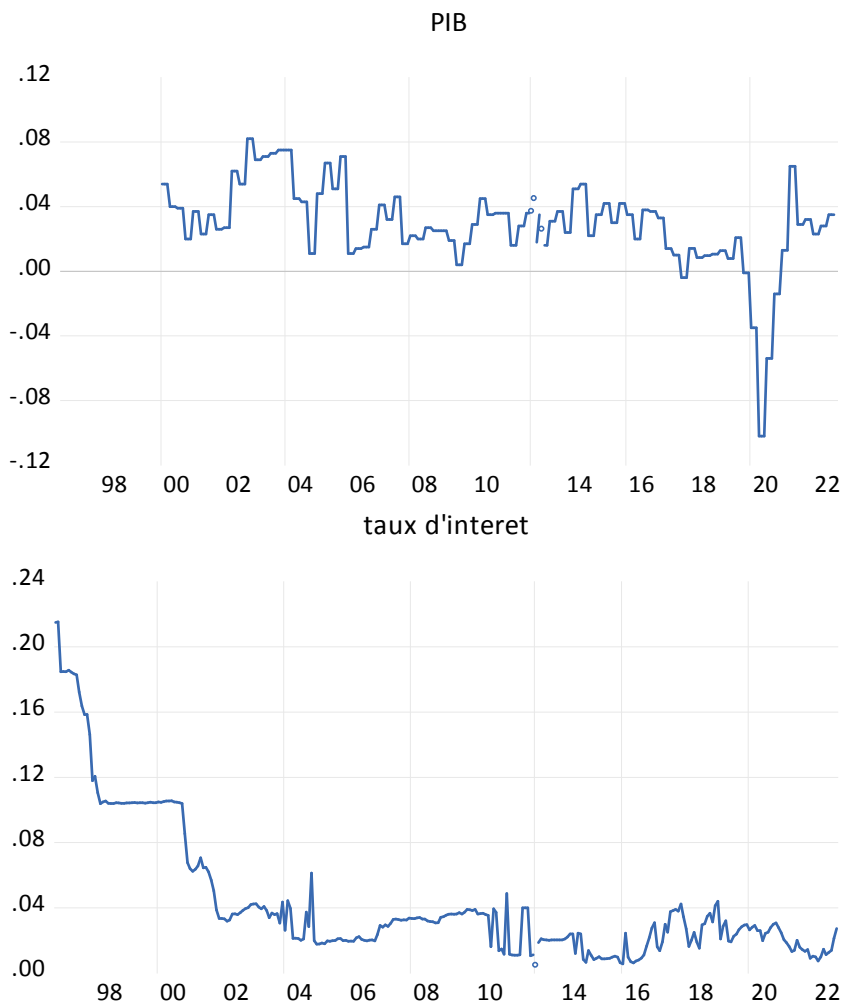
إن السياسة النقدية في الجزائر وخلال السنوات الأخيرة ،كانت تهدف إلى استقرار الأسعار والتي تعتبر كاستراتيجية للبنك المركزي الجزائري من خلال توجيه معدل

التضخم ، وتعتبر هذه الألية هدف من أهداف السياسة النقدية، وذلك من خلال توجيه هذا الأخير و الحفاظ على معدل تضخم يكون موضوع مسبقا كهدف. إن استهداف التضخم يعتبر أداة لمحاربة تسارع نمو الأسعار، كما أن العديد من الدول المتطورة و السائدة في طريق النمو انتهجت هذه الألية ، إلا أن البنك المركزي لا يحجب انتهاز هذه السياسة لسببين ،الأول هو أن المعدلات الحديثة المحققة في الجزائر تؤكد مرة أخرى ومن خلال التجارب السابقة إخفاق برامج التطور ، و الثاني هو أن استهداف التضخم قد يكون استعماله غير فعال بالنسبة لدول التي تتميز بغير المصادقية فيما يخص الصدمات الخارجية و نمو السلبي لمعدل الصرف و تذبذبات أسعار الخام.

الشكل رقم(1): يوضح التغيرات في التضخم ، الناتج ،ومعدل الفائدة.

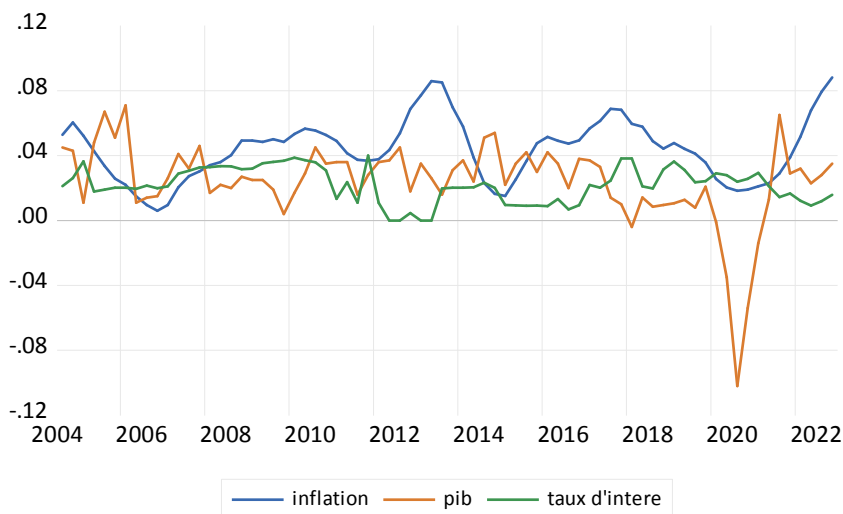


المصدر: مخرجات الباحث بناء على معطيات بنك الجزائر .



الشكل رقم (2): يوضح إجمالي التغيرات في معدل الناتج و التضخم ومعدل

الفائدة.

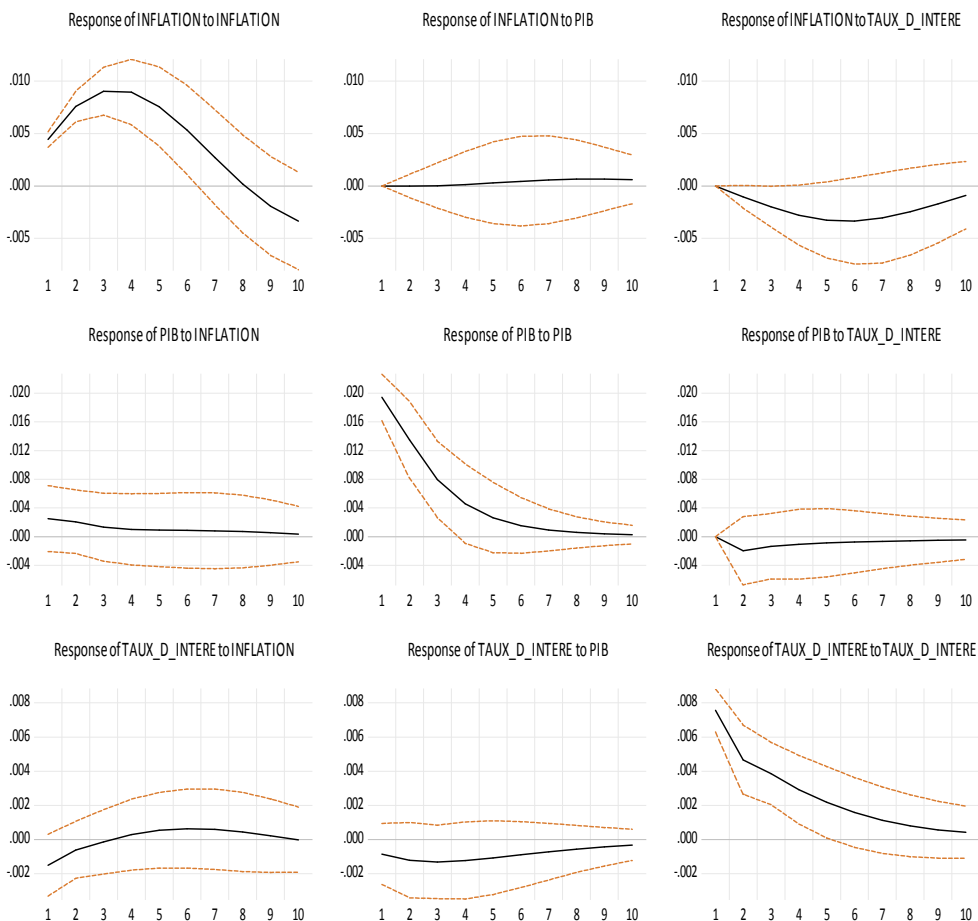


من خلال الرسم البياني في الأعلى و بناءا على سلسلة زمنية (ربع سنوية) ممتدة من 2004 إلى غاية 2022 نلاحظ أن معدلات التضخم كانت في تراجع و تسجل معدلات متدنية، إلا أن الفترة الممتدة من 2006 إلى غاية نهاية 2013 عادت لتنمو بشكل متصاعد إلى أن بلغت ما يفوق 8%، هذا التسارع راجع إلى تزايد الكتلة النقدية، إذ قاربت الكتلة النقدية للبنوك 2800 مليار دينار مع نهاية 2008 وتراجعت سنة 2009 بحوالي 10 %، إلا أن الفترة خلال السنوات 2010 و 2011 عرفت فائض في السيولة نتيجة للكم الهائل لودائع قطاع المحروقات و تراكم رؤوس الأموال بفعل الإذخار، هذا الفائض مس تقريبا كل البنوك وخاصة البنك الخارجي، ليسجل التضخم بعدها معدلات بين الصعود والنزول، إلا أن الفترة التي تزامنت مع أزمة Covid 19 عرف معدلات متصاعدة وهذا نتيجة لإغلاق وتراجع محددات الطلب.

أما معدل الناتج المحلي الخام فقد سجل مستويات موجبة خلال هذه الفترة وبالمخصوص خلال فترة الأزمة المالية لسنة 2008 فالمعدلات المسجلة خلال هذه المرحلة كانت معدلات موجبة ، أي أن هذه الصدمة الاقتصادية لم تؤثر بالشكل الكبير على الاقتصاد الوطني، وهذا راجع إلى تركيبة الاقتصاد الوطني من جهة ومن جهة أخرى إلى احتياطي الصرف (البحيوحة المالية)، إلا أن فترة أزمة كورونا كان لها تأثير كبير على الناتج المحلي الخام وهذا راجع للإغلاق.

معدلات الفائدة هي الأخرى سجلت مستويات ما بين الزيادة والتراجع إلا أن السياسة النقدية لم تكن تعتمد بشكل كبير على هذه الألية و2014 تظهر أنه هناك تباين في معدلات التضخم ومعدلات الفائدة على خلاف البنوك المركزية كالدول الأوروبية ECB و الأمريكية FED ، فإنها تتعامل بشكل كبير مع الرفع من معدلات الفائدة لمواجهة التضخم ، إلا أن كل بنك مركزي وله أدواته لتحقيق استقرار الأسعار .

الشكل رقم(3): يوضح أثر الصدمات لمتغيرات الدراسة.

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations  $\pm 2$  S.E.

المصدر: من إعداد الباحث.

## 3-2 تحليل أثر الصدمات:

بالنسبة لشكل البياني رقم (3) يوضح أثر صدمات متغيرات الدراسة وذلك بالاستعانة بطريقة (cholesky) بحيث إذا ما لاحظنا أن صدمة التضخم على الناتج

معبر عليها بمقدار انحراف معياري بوحدة واحدة لم يكن لها تأثير كبير على الناتج إذ تظهر أنه كان مستقرا تقريبا وموجبا ، وكذلك بالنسبة لصدمة الناتج على التضخم كانت تقريبا بنفس المعطيات، أما بالنسبة لصدمة الناتج على معدل الفائدة فكانت سالبة بمعدل انحراف معياري -0.001 خلال الفترة 2 وأصبحت سالبة إلى غاية الفترة 10. صدمة معدل الفائدة على التضخم كانت سالبة في البداية بدرجة انحراف -0.001 لتستقر عند 0.001 موجب في الفترة 4 ثم تصبح موجبة . أثر صدمة معدل الفائدة على الناتج كانت سالبة بمعدل انحراف تقريبا -0.0018 خلال فترة الصدمة. أما صدمة التضخم على التضخم كانت بنسبة انحراف 0.09 خلال الفترة 3 ثم تنخفض لتصبح سالبة في الفترة 8. صدمة الناتج على الناتج كانت بمعدل انحراف 0.19 في الفترة 1 لتتدنى إلى تقريبا الصفر في الفترة 10. هذه المعطيات تعطينا تفسيراً لأثر صدمات المتغيرات فيما بينها وهذا من أجل التحليل الإحصائي والاقتصادي لمتغيرات الدراسة.

### 3- الخاتمة:

إن سياسة البنك المركزي لرسم ملامح السياسة النقدية ، هي سياسة تعتمد وبشكل كبير على معطيات مؤشرات الاقتصاد الكلي من جهة ومن جهة أخرى على تركيبة الاقتصاد الوطني ، أي أن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد موجه ويعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية حوالي 40% من الناتج المحلي الخام، لدى نجد أن البنك المركزي يستعمل أكثر من أداة لتوجيه السياسة النقدية وبالأخص عندما تكون هنالك صدمات في أسعار البترول ، إلا أن أداة قاعدة تاييلور قد يستعملها البنك المركزي عند استراتيجية استهداف التضخم، إلا أن الهدف الرئيسي لبنك المركزي هو استقرار الأسعار و النمو ، لدى نلاحظ أنه هناك تناغم في أدوات السياسة النقدية ما بين السوق المفتوحة، و الاحتياطي الإجباري ، أداة تكلفة القرض

الخ. من خلال التحليل النظري و الإحصائي لموضوع الدراسة يمكن قبول الفرضية رقم 1 و التي تنص على أن قاعدة تايلور لها سببية إيجابية على السياسة النقدية في الجزائر.

وقبول أيضا الفرضية رقم 2 و التي تنص على أن قاعدة تايلور لها دور محوري (استهداف التضخم) في السياسة النقدية في الجزائر.

#### 4- المراجع:

1. **جعفري ي، شلغوم ع.**، (2017)، "أثر فائض السيولة المصرفية على فعالية انتقال السياسة النقدية: حالة الجزائر"، مجلة الإحصاء و الإقتصاد التطبيقي، رقم 28، الجزائر.
2. **جليط ط، بن عزوز م.**، (2015)، "دراسة قياسية لأثر العجز المالي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر"، مجلة الإحصاء و الإقتصاد التطبيقي ، رقم 24، الجزائر.
1. **George T and all.,** « Liquidity traps, learning and satagnation », european economic review, n°52, (2008), 1438-1463.
2. **Pier F and all.,** « The taylor rule and the transformation of Monetary policy », (Research working paper), (2007), 07-11.
3. **Ilmane M C.,** « Reflexions sur la politique monetaire en algerie : Objectifs instruments et resultats (2000-2004) », les cahier du CREAD, n°75 (2006).
4. **Kherbachi H, et autre.,** « Estimation d'une fonction de demande de monnaie en Algerie », les cahiers du CREAD, n°75, (2006).
5. **Sauer S , Sturm J .,** « Using taylor rule to understand ECB monetary policy . (CESINFO) , n° 1110, (2003).
6. **Ahanasios O.,** « Historical monetary policy analysis and taylor rule », journal of monetary economics, n°50, (2003), 983-1022.
7. **Sevensson L.,** « What is wrong with taylor rule ? using judgment in monetary policy through targeting rules », NBER working paper n°9421 (2002).
8. **Edward N.,** « Uk monetary policy 1972-97 A guid using taylor rules », n°2931, (2001).

9. **Gert P, Frank S**, « The taylor rule: A useful monetary policy benchmark for the euro area ».International finance n°2 , (1999), 85-116.
10. **Estrella A, mishkinF., S** .« Is there a role for monetary aggregates in the conduct of monetary policies ». journal of monetary economics , Vol 40 , (1997),pp 279-304.
11. **BERNANKE B, MISHKIN S .,** « Inflation targeting: A new framework for monetary policy ». Journal of economic perspectives, Vol 11, N2 , (spring1997),pp97-116.
12. **Friedman M .,** « Monetary policy :Theory and practice ».journal of money,credit and banking,Vol 14,No 1, (feb 1982),pp98-118.
13. **Mbongeni Ngubane and all**, « Assessing the Inflation Targeting in Uganda through Taylor Rule. Evidence from the ARDL Model », AUDOE Vol. 19, No. 1/2023, pp. 7-23.
14. **STEPHAN SAUER JAN-EGBERT STURM** «USING TAYLOR RULES TO UNDERSTAND ECB MONETARY POLICY» CESifo Working Paper No. 1110.
1. **RAPPORT banque d'Algerie**, «Evolution économique et monétaire en Algérie ,(2001),p68.
2. **RAPPORT banque d'Algerie**, «Evolution économique et monétaire en algerie », (2004),p100.
3. **RAPPORT banque d'Algerie** , « Evolution économique et monétaire en algerie », ( 2006),P149.
4. **RAPPORT banque d'Algerie**, «Evolution économique et monétaire en algerie », (2006),P129.
5. **RAPPORT banque d'algerie**, «Evolution économique et monétaire en algerie », (2008), P143.

**RAPPORT banque d'Algerie** «Evolution économique et monétaire en algerie », (2008),P140.

la des chiffres le ciblage de **Journal el watan.,**« Au de l'inflation est'il un bon choix », (28 mai 2007), p13

النتائج  
المحلي  
الخام

6-الملاحق  
معدل الفائدة

|              |          |           |           |
|--------------|----------|-----------|-----------|
| Mean         | 0.043822 | 0.024180  | 0.021900  |
| Median       | 0.045817 | 0.026500  | 0.021150  |
| Maximum      | 0.088167 | 0.071000  | 0.040000  |
| Minimum      | 0.006033 | -0.102000 | 0.000000  |
| Std. Dev.    | 0.018905 | 0.024825  | 0.010615  |
| Skewness     | 0.182027 | -2.177887 | -0.219957 |
| Kurtosis     | 2.677629 | 11.75026  | 2.257128  |
| Jarque-Bera  | 0.729082 | 294.5812  | 2.298261  |
| Probability  | 0.694515 | 0.000000  | 0.316912  |
| Sum          | 3.242833 | 1.789300  | 1.620600  |
| Sum Sq. Dev. | 0.026090 | 0.044989  | 0.008225  |
| Observations | 74       | 74        | 74        |

Dependent Variable: PIB

Method: Least Squares

Date: 04/08/23 Time: 09:27

Sample: 2004Q3 2022Q4

Included observations: 74

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.  |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| INFLATION          | 0.155709    | 0.150946              | 1.031552    | 0.3058 |
| TAUX_D_INTERE      | -0.005684   | 0.002688              | -2.114287   | 0.0380 |
| C                  | 0.029804    | 0.009877              | 3.017647    | 0.0035 |
| R-squared          | 0.081463    | Mean dependent var    | 0.024180    |        |
| Adjusted R-squared | 0.055589    | S.D. dependent var    | 0.024825    |        |
| S.E. of regression | 0.024125    | Akaike info criterion | -4.571418   |        |
| Sum squared resid  | 0.041324    | Schwarz criterion     | -4.478010   |        |
| Log likelihood     | 172.1425    | Hannan-Quinn criter.  | -4.534157   |        |
| F-statistic        | 3.148422    | Durbin-Watson stat    | 0.752162    |        |
| Prob(F-statistic)  | 0.048970    |                       |             |        |

المعطيات بـ: %

|        |       |             |                  |
|--------|-------|-------------|------------------|
| period | pib % | inflation % | taux d'interese% |
|--------|-------|-------------|------------------|

|        |       |       |    |
|--------|-------|-------|----|
| 2004Q3 | 4,50% | 5,28% | 2% |
| 2004Q4 | 4,30% | 6,04% | 3% |
| 2005Q1 | 1,10% | 5,22% | 4% |
| 2005Q2 | 4,80% | 4,27% | 2% |
| 2005Q3 | 6,70% | 3,36% | 2% |
| 2005Q4 | 5,10% | 2,58% | 2% |
| 2006Q1 | 7,10% | 2,20% | 2% |
| 2006Q2 | 1,10% | 1,49% | 2% |
| 2006Q3 | 1,40% | 0,96% | 2% |
| 2006Q4 | 1,50% | 0,60% | 2% |
| 2007Q1 | 2,60% | 0,95% | 2% |
| 2007Q2 | 4,10% | 2,05% | 3% |
| 2007Q3 | 3,20% | 2,74% | 3% |
| 2007Q4 | 4,60% | 3,03% | 3% |
| 2008Q1 | 1,70% | 3,40% | 3% |
| 2008Q2 | 2,20% | 3,60% | 3% |
| 2008Q3 | 2,00% | 4,02% | 3% |
| 2008Q4 | 2,70% | 4,93% | 3% |
| 2009Q1 | 2,50% | 4,92% | 3% |
| 2009Q2 | 2,50% | 4,84% | 4% |
| 2009Q3 | 1,90% | 5,01% | 4% |
| 2009Q4 | 0,40% | 4,85% | 4% |
| 2010Q1 | 1,70% | 5,33% | 4% |
| 2010Q2 | 2,90% | 5,67% | 4% |
| 2010Q3 | 4,50% | 5,54% | 4% |
| 2010Q4 | 3,50% | 5,27% | 3% |
| 2011Q1 | 3,60% | 4,90% | 1% |
| 2011Q2 | 3,60% | 4,15% | 2% |
| 2011Q3 | 1,60% | 3,74% | 1% |
| 2011Q4 | 2,80% | 3,69% | 4% |
| 2012Q1 | 3,60% | 3,77% | 1% |
| 2012Q2 | 3,70% | 4,35% | 0% |

|        |        |       |    |
|--------|--------|-------|----|
| 2012Q3 | 4,50%  | 5,37% | 0% |
| 2012Q4 | 1,80%  | 6,87% | 0% |
| 2013Q1 | 3,50%  | 7,71% | 0% |
| 2013Q2 | 2,60%  | 8,60% | 0% |
| 2013Q3 | 1,60%  | 8,51% | 2% |
| 2013Q4 | 3,10%  | 6,97% | 2% |
| 2014Q1 | 3,70%  | 5,79% | 2% |
| 2014Q2 | 2,40%  | 3,88% | 2% |
| 2014Q3 | 5,10%  | 2,31% | 2% |
| 2014Q4 | 5,40%  | 1,64% | 2% |
| 2015Q1 | 2,20%  | 1,51% | 1% |
| 2015Q2 | 3,50%  | 2,53% | 1% |
| 2015Q3 | 4,20%  | 3,66% | 1% |
| 2015Q4 | 3,00%  | 4,76% | 1% |
| 2016Q1 | 4,20%  | 5,15% | 1% |
| 2016Q2 | 3,50%  | 4,92% | 1% |
| 2016Q3 | 2,00%  | 4,74% | 1% |
| 2016Q4 | 3,80%  | 4,93% | 1% |
| 2017Q1 | 3,70%  | 5,67% | 2% |
| 2017Q2 | 3,30%  | 6,14% | 2% |
| 2017Q3 | 1,40%  | 6,89% | 2% |
| 2017Q4 | 1,00%  | 6,82% | 4% |
| 2018Q1 | -0,40% | 5,96% | 4% |
| 2018Q2 | 1,42%  | 5,78% | 2% |
| 2018Q3 | 0,85%  | 4,89% | 2% |
| 2018Q4 | 0,96%  | 4,43% | 3% |
| 2019Q1 | 1,06%  | 4,77% | 4% |
| 2019Q2 | 1,27%  | 4,42% | 3% |
| 2019Q3 | 0,79%  | 4,12% | 2% |
| 2019Q4 | 2,08%  | 3,58% | 2% |
| 2020Q1 | -0,10% | 2,56% | 3% |
| 2020Q2 | -3,50% | 2,04% | 3% |

|        |         |       |    |
|--------|---------|-------|----|
| 2020Q3 | -10,20% | 1,83% | 2% |
| 2020Q4 | -5,40%  | 1,90% | 3% |
| 2021Q1 | -1,40%  | 2,10% | 3% |
| 2021Q2 | 1,30%   | 2,29% | 2% |
| 2021Q3 | 6,50%   | 2,90% | 1% |
| 2021Q4 | 2,90%   | 3,88% | 2% |
| 2022Q1 | 3,20%   | 5,16% | 1% |
| 2022Q2 | 2,30%   | 6,79% | 1% |
| 2022Q3 | 2,80%   | 7,93% | 1% |
| 2022Q4 | 3,50%   | 8,82% | 2% |